توجيهات نحوية
في كتاب تنزيه الأنبياء
للسيد المرتضى (436هـ)

م.د أسعد جواد كاظم الزبيدي
جامعة الكوفة / كلية التربية المختلطة
قسم اللغة العربية

مجلة كلية الفقه العـدد: 40 السّنـة: السابعة عشرة آذار 1443هـ / 2022م
DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0

الملـخّـص

إنَّ بعض العلماء تصدوا للدفاع عن الأنبياء بكل ما آتاهم الله تعالى من قوة الفهم والمعرفة، ومنهم السيد المرتضى(436هـ) في كتابه (تنزيه الأنبياء) فقد أعمل كل فكره مستعيناً بالأدلة العقلية والنقلية من آيات وروايات في الدفاع عن الأنبياء، وعدم المساس والطعن بهم، إذ نلحظ في كتابه هذا أنه تارة يدافع عن الأنبياء بقاعدة عقلية وأخرى شرعية، وتارة بآية وأخرى برواية، وتارة بقاعدة صرفية وأخرى نحوية وغير ذلك، وقد استعرضت هذه الصحائف القليلة بعض المسائل والتوجيهات النحوية التي استعان بها السيد المرتضى في الدفاع عن الأنبياء، واقتصرنا على بعض المسائل النحوية محاولين قدر الإمكان إشباعها وتبيان سبب اختيار السيد المرتضى رأيا معينا من دون غيره، مستعينين بآراء المفسرين من الطرفين وضممنا إلى ذلك آراء النحاة وأقوالهم.

الكلمات المفتاحية: توجيه، قاعدة، الضمير، تنزيه، القياس، النظائر، السياق، الاطروحة، الرؤية، المتن، اليقينية، البصرية.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Summary

Some scientists responded to the defense of the prophets with all the power of understanding and knowledge that Allah Almighty gave them. Among them is Sayyid al-Murtada (436 AH) in his book (Tanzih al-Anbiya) . He focused in his ideas with the help of rational and textual evidence of verses and narrations in defense of the prophets, and not to prejudice and slander them. He noted in this book that he sometimes defends the prophets with a rational basis and another with legal basis, and sometimes with a verse and another with a narration, and sometimes with a morphological and grammatical rule, and so on .He used grammatical issues trying , as much as possible, to satisfy them and to explain the reason why Sayyid Al-Murtada chose a particular opinion over others.

Keywords: Guidance, Rules, Conscience , Honest, measurement, parallel, context, thesis, Vision, body, certainty, visually

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

المقدمة

الحمد لله ربِّ السماوات والأرضين وربِّ العرش العظيم ومنزّل الملائكة وباعث النبيين والمرسلين هداية للبشر وصلاحاً لهم في الدنيا والآخرة.

والصلاة والسلام على سادة الخلق أجمعين المبعوثين للناس الأنبياء والمرسلين ولاسيما سيدهم محمد صلى الله عليه وآله الأبرار الميامين من الآن إلى قيام يوم الدين.

أما بعد..

فإن المقطوع به عقلاً وشرعاً أن الأنبياء هم الأمناء، بعثهم الله تعالى لأهداف سامية ورفيعة كان من أهمها إثارة دفائن العقول كي تتوجه لعبادة الواحد الأحد بدلاً من أرباب متفرقين.

فكانوا بحق أمناء على ما كلفوا به وعلى ما أدوه من الأمانة التي أوكلها الله تعالى لهم، فلم يخونوا الله طرفة عين بل على العكس من ذلك فالتأريخ يذكر أنهم أوذوا في الله تعالى وقُتلوا وشردوا وسجنوا وعُذبوا أيما تعذيب كل ذلك لأنهم أمناء أوفياء لا يعصون الله طرفة عين ويفعلون ما يؤمرون.

إلا ان أعدائهم لم يتركوا لهم جبهة قتال إلا فتحوا منها عليهم النار حقداً وحنقاً واستكباراً فقتلوا بعضهم وشردوا آخرين وفعلوا ما فعلوا بهم كل ذلك لأن ما جاء به الأنبياء لا يتلائم ولا يتفق مع رغبات المستكبرين الذين أبقوا

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

الناس في عمى ووهم دائمين.

ومن جملة ما رموا به الأنبياء(ع) وحاربوهم فيه هو وصفهم بأنهم غير معصومين ويطرأ عليهم النسيان والخطأ والسهو وغير ذلك كارتكاب بعض السيئات، وهذا مخالف بطبيعة الحال لأصل المقصد الذي بُعثوا من أجله ومن أجله أنزل القرآن العظيم لأن الأنبياء والقرآن كلاهما خاطب العقول، والمفاهيم العقلية لا تختلف ولا تتخلف فهي ثابتة في كل الأجيال والعصور، فهل من المعقول أن يبعث الله تعالى أشخاصاً ليمنعوا الناس من الوقوع في الخطأ وهم يخطئون؟ وإلا بكل سهولة لا يقبل منه أي كلام وأي فعل، ومن ثم لا يتحقق الهدف المنشود الذي من أجله بعث الله تعالى الأنبياء.

إذاً لهذا وغيره من الأسباب يجب تثبيت عصمة الأنبياء كأصل تبنى عليه بقية العقائد والأوامر والإرشادات.

وربما قد يقول قائل: إنَّ الذين قالوا بعدم عصمة الأنبياء معهم الحق فالقرآن الذي نحتج به قد ذكر في آيات كثيرة أنَّ بعض الأنبياء عصى وآخر قتل والآخر شكّ وغير ذلك ، ومع ذلك نقول: لا نعطيهم الحق لأنهم لو أذعنوا لأمرين مهمين وسلموا بهما لم يكن الحق معهم على الإطلاق:

الأول: إن المبلّغ عن الله تعالى ينبغي أن يكون متكاملاً كي يؤثر على الآخرين في دعوته. من هنا قلنا بأنه معصوم.

الآخر: إن القرآن الكريم وكما قال أمير المؤمنين (عليه السلام): انه حمّال ذو أوجه. فكل ما ورد من طعن أو إخلال في عمل نبي أو قوله ينبغي يقرأ قراءة أخرى كي يثبت الأصل ويوافقه.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

من هنا نجد أن بعض العلماء قد تصدوا للدفاع عن الأنبياء وبكل ما آتاهم الله تعالى من قوة الفهم والمعرفة فكان منهم السيد المرتضى ϖ في كتابه (تنزيه الأنبياء) فقد أعمل كل فكره مستعيناً بالأدلة العقلية والنقلية من آيات وروايات في الدفاع عن الأنبياء وعدم المساس أو الطعن برسل ربِّ العالمين، إذ نلحظ في كتابه هذا أنه تارة يدافع عن الأنبياء بقاعدة عقلية وأخرى شرعية وتارة بآية وأخرى برواية وتارة بقاعدة صرفية وأخرى نحوية وغير ذلك.

لذا حاولنا في هذه الصحائف القليلة أن نسلط الضوء على المسائل النحوية التي استعان بها السيد المرتضى في الدفاع عن الأنبياء، لكننا لم نأخذ كل تلك المسائل وإنما أخذنا بعضها وسلطنا عليها الضوء مناقشين ما تناوله وذكره اذ لا يمكن عرض الجميع ومناقشته هنا لان المقام لا يسع لمثل هذا فكنا مؤيدين مرة ومضيفين مرة وناقدين أخرى وغير ذلك. واقتصرنا على بعض المسائل النحوية وحاولنا قدر الإمكان إشباعها وتبيان سبب اختيار السيد المرتضى رأيا معينا دون غيره، مستعينين بآراء المفسرين من الطرفين وضممنا إلى ذلك آراء النحاة وأقوالهم.

المحور الأول: توجيه ارجاع الضمير:

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الأعراف: 189-190).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

قال السيد المرتضى في مسألة تنزيه آدم (عليه السلام) عن الشرك في الآية الكريمة ان تكون (الهاء) في قوله: (جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ) راجعة إلى الولد لا إلى الله تعالى، ويكون المعنى أنهما طلبا من الله تعالى أمثالاً للولد الصالح، فشركا بين الطلبتين[1].

أي أنه يريد بقوله هذا إنَّ آدم وحواء جعلا للولد الصالح الذي طلباه من الله تعالى ولداً آخر مماثلاً وشريكاً للولد الأول، وهو بهذا يكون قد نزه آدم وحواء من أن يجعلا لله تعالى شريكاً أو شركاء، وهذا ما أشار إليه الشيخ الطوسي في التبيان بقوله: (وقال قوم: ان الهاء راجعة إلى الولد لا إلى الله ويكون المعنى أنهما طلبا من الله تعالى أمثالاً للولد الصالح فشركا بين الطلبتين، كما يقول القائل: طلبت مني درهماً فلما أعطيتكه شركته بآخر أي: طلبت آخر مضافاً إليه)[2].

ولعل الذي دفع السيد المرتضى لهذا القول أمور:

منها: إنه قد سبقه لهذا القول جماعة كما ذكرنا آنفاً نقلاً عن الشي الطوسي، وهذا بطبيعة الحال يؤيد رأيه.

ومنها: إن القول بإرجاع الضمير إلى الولد يسوغ انطباق بداية الآية الكريمة على آدم وحواء من دون أن يكون هناك طعن أو شبهة تتوجه نحو آدم وحواء إذ هما جعلا للولد شريكاً ولم يجعلا لله تعالى شريكاً.

ومنها: إنه أرجع الضمير إلى الأقرب وهو الموافق للقاعدة النحوية، إذ الضمير يعود إلى الأقرب في الكلام، كما لو قلت: حضر محمد وضيف فأكرمته، فالضمير في أكرمته يعود إلى الأقرب وهو الضيف[3].

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

ومع كل ما تقدم يمكن مناقشة رأي المرتضى من عود الضمير في قوله تعالى ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ إلى الولد، إذ يرد عليه جملة من الأمور.

منها: إنه على الرغم من قول جماعة بهذا الرأي إلا انهم مجهولون أولاً إذ أن الشيخ الطوسي لم يُعرّف بهم وإنما قال: قال قوم. وثانياً أن معظم المفسرين ذهبوا إلى إن الهاء في (له) تعود على الله تعالى[4].

ومنها: أن الضمير يعود على الله تعالى وأن الآية في مقدمتها تنطبق على آدم وحواء إلا أنه لا يراد من الشرك هنا الشرك في العبادة وإنما الشرك هنا هو الشرك في الطاعة[5]. كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ (يوسف: 106)، فعن الإمام الباقر (عليه السلام) قال في تفسير هذه الآية: (شرك طاعة لا شرك عبادة...)[6].

ومنها: (إن تعبيرات الآية تحكي عن زوجين كانا يعيشان في مجتمع قد شاهدا فيه الأبناء الصالحين وغير الصالحين ولهذا طلبا من الله وسألاه أن يرزقهما الولد، ولو كانت الآيات تتكلم على آدم وحواء فهو خلاف الواقع لأنه لم يكن يومئذٍ ولد صالح وغير صالح حتى يسألا الله الولد الصالح)[7] فليس المقصود من الزوجين آدم وحواء وإنما المقصود زوجين أنعم الله عليهما فتنكرا وأشركا بالله تعالى.

ومنها: صحيح ما قلناه من عود الضمير إلى الأقرب بحسب القاعدة النحوية إلا ان هذا الأمر ليس *مطلقاً* إي ينبغي أن يلحظ السياق والقرائن لأنه يجب أن (يكون مرجع الضمير ملحوظاً من السياق ومدلولاً عليه)[8]، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ﴾ (النساء:14) نلحظ

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

الضمير في حدوده إذ على القاعدة النحوية ينبغي عوده على الرسول لأنه الأقرب. وهذا محال إذ بملاحظة السياق والقرائن التي تحف به ينبغي عودته على الله تعالى وهو الصواب لأنه تعالى هو صاحب الحدود لا الرسول .

وفي آية البحث والنقاش لو نظرنا إلى المتقدم عليها وإلى المتأخر عنها نلاحظ أن الضمير يعود إلى لفظ الجلالة لا إلى غيره ولاسيما وأن القرآن الكريم قد تكلم في الآية نفسها على الشرك ثم ذم المشركين وقبحهم وتوعدهم بالنار والخزي، وهذا لا يتوافق أو ينسجم مع ما نحمله من عقيدة تجاه الأنبياء. فالقرينة هي وحدها التي لها القول الفصل في تعيين مرجع الضمير.

ولو تنزلنا جدلاً عن كل ما ذكرناه فبالإمكان إرجاع الضمير في (له) على لفظ الجلالة وعلى الولد لأن المرجع إذا تعدد (من غير تفاوت في القوة وأمكن عود الضمير إلى مرجع واحد فقط، وإلى أكثر، من غير أن يقتضي الأمر الاقتصار على واحد، نحو: جاء الأقارب والأصدقاء وأكرمتهم. فالأحسن عود الضمير على الجميع لا على الأقرب وحده)[9]. أو كما عبّر عن ذلك السيد الصدر في تفسيره منة المنان بـ(الإيهام الإثباتي)[10] ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا، وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا، وَكَأْسًا دِهَاقًا، لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا﴾ (النبأ: 31-35)، بعد أن يعطي آراء متعددة في عود الضمير الهاء من (فيها) ويرجح إرجاعه إلى أي واحد مما تقدم على وفق قاعدة الإيهام الإثباتي[11].

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

المحور الثاني: توجيه الفعل في جواب (لمَّا) و (لولا):

اولاً: الفعل في جواب(لمّا):

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: 74)

وفي معرض تنزيه السيد المرتضى لنبي الله إبراهيم(عليه السلام) طرح سؤالاً فيما يخص انه كيف أتى بفعل مضارع وهو (يجادلنا) بعد (لما) التي من شأنها أن يكون جوابها أو ما بعدها ماضياً[12]؟

وأجاب عن هذا التساؤل ب[13]:

1- إننا نقدّر كلاماً محذوفاً فيكون المعنى: أقبل يجادلنا أو جعل يجادلنا , فيتوافق مع القاعدة النحوية .

2- إنهم كما استحسنوا أن يأتي بعد جواب (إن) ماضٍ ومعناه الاستقبال كذلك استحسنوا ذلك في (لما) أي: أن يأتي بعدها مضارع لكن اللفظ يدل على الماضي. وقد قالوا: لما تزرني أزرك. وهم يريدون: لما زرتني زرتك وهذا من باب القياس على النظائر .

3- أن يكون الفعل (يجادلنا) حالاً لا جواباً للفظة (لما)، أي: ان البشرى جاءته حال الجدال وبهذا لا كون هنالك جواب ل(ما).

وفي محل النقاش نورد أمرين:

الأول: إنه ما المانع في أن يكون ما بعد (لما) أو جوابها فعلاً مضارعاً من دون اللجوء إلى التقدير وقلب المعنى من المستقبل إلى المضي أو جعل

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

المضارع حالاً كما في جوابه الثالث. ولا سيما وأن النحويين قد ذكرو أن جواب (لما) قد يكون ماضياً وهذا ما عليه أكثرهم، وقد يكون جملة اسمية وقد يكون فعلاً مضارعاً كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور مستشهداً بالآية نفسها (14).

الآخر: إنه ورد إشكال على جوابه الثالث مفاده: لو سلمنا بما قلت في الجواب الثالث، فأين جواب (لما) وماذا سيكون بعد قولكم إن (يجادلنا) حالاً لا جواباً لـ(لما)؟

وأجاب السيد المرتضى أن ذلك يقدر في موضعين(15):

أحدهما: قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ﴾ (هود: 75).

الآخر: إنه أراد في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: 74) ناديناه يا إبراهيم أي: إنه يكون جواب (لما) ناديناه.

والذي اعتقده أن السيد المرتضى قد تكلف كثيراً في جرّ عنق الدليل ليصحح ما ذهب إليه في الجواب الثالث. إذ إنه من الممكن أن لا يذهب إلى ما ذهب إليه في أن يلتمس جواباً لـ(لما) من هنا أو هناك وكان بإمكانه أن يلجأ إلى أمرين:

أحدهما: أن يكون جواب (لما) في الآية الكريمة هو (يجادلنا) أي الفعل المضارع وهو في الوقت نفسه يكون حالاً. وما أشار إلى ذلك الزمخشري بقوله: (وقيل في يجادلنا: هو جواب (لما) وإنما جيء به مضارعاً لحكاية الحال)(16) وإلى ذلك أشار النيسابوري وسبقه بقوله: (يجادلنا في قوم لوط في

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

معناهم وفي شأنهم وهو جواب (لما) حكاية على الحال)[17].

وقد ذكر بعض المفسرين أن مجيء الفعل المضارع (يجادلنا) في هذه الآية على صيغة المضارع إنما هو لاستحضار الحالة العجيبة وهذا مثاله أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَيَصنَعِ الْفُلْكَ﴾[18] (هود: 38).

الآخر: على نحو الاطروحة وهو أن يقال بعدم اشتمال الآية على جواب (ففي المقام منطقة فراغ إن صح التعبير بها، وما أكثر مناطق الفراغ في القرآن الكريم، فمنها ما في قوله تعالى: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ (النمل: 40). فنقل عرش بلقيس من اليمن إلى القدس في أقل من طرفة عين بعد ما أقسم باسم الله الأعظم قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا﴾ (النمل: 40) أي: لم يقل: (فنقله إليه بعد أن أعطاه الاذن فيه) إلى آخره، لمزيد من البلاغة والفصاحة)[19], وبهذا يكون جواب (لما) محذوفا من السياق ومفهوما من خلال القرائن التي تدل عليه .

ثانياً: الفعل في جواب (لولا)

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (يوسف: 24)

وجّه السيد المرتضى على أن الهم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ هنا هو الضرب والدفع أي: همت به للزنا وهمَّ بها بدفعها وضربها لولا أن رأى برهان ربه لفعل أي: لقام بضربها. ولكنه لما رأى برهان ربه لم يضربها حتى لا يكون ذلك مسوغاً لامرأة العزيز من أن تفتري على يوسف (ع) بأنه ضربها وأجبرها على الفاحشة[20].

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

وقد يرد إشكال مفاده بأنه لو تم ما ذهب إليه من الرأي لاستلزم ذلك وقوع جواب لولا قبلها وهذ فاسد عند أهل اللغة، لأن العرب لا تقدم جواب (لولا) عليها فلا تقول: لقد قمت لولا زيد، وتريد لولا زيد لقمت.

ثم أجاب السيد المرتضى بأننا لم نقدم جواب لولا عليها بل نقدر جواباً لـ لولا يتناسب مع السياق والمقام ولا يتصادم مع العقيدة التي أسسنا لها من وجوب العصمة للأنبياء ونفهم من هذا ان حذف جواب (لولا) ساغ في الاستعمال التداولي في الخطاب العربي وتشهد بذلك جملة من النصوص القرآنية التي اوردها المرتضى الا ان الباحث لا يتفق معه في تقدير محذوف ل(لولا) وان كان ذلك جائزا في العربية فالاعتراض ليس على جواز حذف جواب (لولا) من عدمه لان الحذف سائغ , الا ان الاعتراض يكمن في انه لا موضع لحذف الجواب في هذا الموضع , نعم قد يصح في غيره وعلة عدم امكان وروده هنا هي ان المحذوف –حسب قول المرتضى- قد فسره المذكور تقدما وهو قوله تعالى (وهم بها)فهو جواب متقدم على (لولا) وفعلها من قوله (لولا ان رأى برهان ربه) فالمعنى : لولا ان رأى برهان ربه لهم بقتلها او ضربها , وعليه لا داعي لتقدير محذوف مادام ان الموجود يعوض عنه وعدم التقدير للمحذوف اولى من التقدير أصالة .

وأشار إلى إن ذلك ونظائره كثير في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (النور: 20) معناها: ولولا فضل الله عليكم ورحمته، وأن الله رؤوف رحيم لهلكتم، ومثله ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ، لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ (التكاثر: 5-6) معناها: لو تعلمون علم اليقين لم

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

تتنافسوا في الدنيا ولم تحرصوا على حطامها[21].

والسيد المرتضى بهذا الجواب قد أجاد وأبدع إلا أن جوابه هذا هو جواب نقضي لا جواب حلي والجواب النقضي لا يحل المسألة وإنما يزيدها إشكالاً.

لذا نحاول هنا أن نجيب ببعض الأجوبة التي تكون حلاً للإشكال.

أولاً: إن قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (يوسف: 24) هو من باب التقديم والتأخير وهنا نجد أن جواب لولا قد تقدم وإن كان ذلك لا يوافق أهل اللغة إلا انه نزل بلسان القرآن والقرآن يجب أن يقدم ويكون هو الأصل والقاعدة والأخذ به أولا من الأخذ بكلام غيره عند التعارض مع دليل قرآني، لأنه لا نسبة في القياس بين أن يكون المتكلم الله جلَّ جلاله وبين أن يكون المتكلم من البشر ولاسيما أن تقديم جواب لولا قد ورد في القرآن كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ (القصص: 10).

ثانياً: إن بعض النحويين يقول بجواز تقديم جواب الشرط على أدوات الشرط[22]، لذا قال الزجاجي في قوله تعالى (وهمّ بها): (جواب لولا: إما متقدم عليها وهو قوله (وهمَّ بها) عند من يجيز تقديم جواب أدوت الشرط عليها)[23].

ثالثاً: إن هناك من العلماء من وافق السيد المرتضى في رأيه هذا وهم من أهل الحل والعقد كأبي عبيدة إذ يقول: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ لولا أن رأى برهان ربه همّ بها: على التقديم والتأخير)[24].

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

رابعاً: وعلى نحو الاطروحة فمن الممكن أن نطرح رأياً قابلاً للنقاش العلمي وفيه نقول: إن لولا هنا لا يراد بها امتناع لوجود، وإنما اريد في الآية التي هي محل النقاش منها معنى (هلا) الاستفهامية.

يقول الخليل: (وكل شيء في القرآن فيه (لولا) يفسر على (هلا) غير التي في سورة الصافات: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾(الصافات: 101) أي فلو لم يكن)[25].

وهناك من ذهب إلى أن لولا تكون بمعنى هلا إذا رأيتها بغير جوب كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ (الأنعام: 43)، وكقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾[26] (الواقعة: 86).

وعليه يكون لفظ الآية الكريمة هكذا: هلا رأى برهان ربه. أي: وعلى تفسير السيد المرتضى من أن المراد بالهمّ هو الضرب والدفع يكون المعنى هكذا أنه أراد ضربها ودفعها فلما همَّ بذلك جاءه النداء بـ هلا رأيت برهان ربك، ويعني به إن فعلت أو قمت بالضرب فسوف يكون برهان لربك الذي هو عزيز مصر والذي يقول عنه يوسف(ع): ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ (يوسف: 23) فسوف يكون برهان ربك الذي هو عزيز مصر واضحاً في أنك من قمت وطلبت وراودت زوجته فامتنع عن الضرب كي لا يكون برهاناً أو دليلاً عليك أمام عزيز مصر. وبهذا لا نحتاج إلى جواب لولا وبعدها إلى التقديم والتأخير ولا التقدير.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

المحور الثالث: توجيه (اللام) في كلمة (ليضلوا):

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾(يونس: 88)

تنزيه نبي الله موسى (عليه السلام) عن نسبة الإضلال لله تعالى

وظف السيد المرتضى المسائل النحوية في تنزيه نبي الله موسى (عليه السلام) عندما فهم من الآية الكريمة ان موسى (عليه السلام) خاطب ربه أنْ يا ربّ انك اتيت فرعون وأتباعه أموالاً وجاهاً في الدنيا كي يضلوا به عبادك ففهم من قوله (عليه السلام) أن الله تعالى مكّن فرعون وأتباعه من أجل أن يضلوا الناس، وهنا فرعون وأتباعه مجبورون على أن يضلوا الناس لأن الله تعالى هو الذي مكنهم من ذلك، وهذا ما يسمى عندنا في الإسلام بفرقة المجبرة وهم يعتقدون أن الإنسان مجبر في أفعاله كلها[27]، لذا أشار الرازي في تفسيره إلى هذا المعنى فقال: (احتج أصحابنا بهذه الآية على أنه تعالى يُضل الناس ويريد إضلالهم)[28].

حاول السيد المرتضى هنا في هذه الآية أن يوجه (اللام) في كلمة (ليضلوا) فوجهها بتوجيهات:

منها: إنه أراد لئلا يضلوا عن سبيلك، فحذف "لا"[29] ثم استدل على ذلك بشواهد من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾(البقرة:282) وغير ذلك كثير. أي بمعنى لئلا تضل إحداهما.

وإننا لو دققنا جيداً في ما ذهب إليه السيد المرتضى لاتضح جيداً أن

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

المعنى لا يستقيم إذ بعبارة أخرى نحاول صياغة الآية من جديد فيكون المعنى هكذا: انك اتيتهم مالاً لئلا يضلوا عن سبيلك. وهذا المعنى مرفوض جملة وتفصيلاً بل قد يكون خلاف ذلك أي ان الله تعالى أعطاهم المال والجاه كي يمدهم في طغيانهم كقوله تعالى: ﴿لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾(الجن: 16-17) أو كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾(آل عمران:178) فقوله: (إنه أراد لئلا) لا يصمد إذ إن (هذا لا يحسن لأن العرب لا تحذف "لا" إلا مع "ان)[30]

وأما ما استشهد به من الآية الكريمة فإن المعنى يستقيم لاختلاف مضمون الآيتين، لذا نجد أنه قد عدل عن هذا الرأي في الوجه الثاني.

ومنها: (إن اللام هاهنا لام العاقبة وليست لام الغرض)[31] ولام العاقبة هي لام جارة يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة الفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور بـ ان مضمرة[32]. والقول بأنها لام العاقبة أكثر ملائمة من الوجه الأول، وهذا ما ذهب إليه أكثر المفسرين[33] والنحويين[34]. وتسمى أيضاً بلام الصيرورة أي صارت عاقبة أمرهم إلى الضلال. فيكون المعنى انك يا ربنا أعطيتهم ورزقتهم ـ فهو يرزق من يشاء بغير حساب ـ فضلوا عن سبيلك بظلمهم وطغيانهم.

ثم إن السيد المرتضى لو انه استعمل وجوها أخر للجواب لكان أكثر رصانة وأدق إجابة إذ أن (اللام) في (ليضلوا) لها وجوه احتمالية كثيرة وكلها ممكن أن تصلح جواباً وحلاً للإشكال بل وهناك مع اللام توجيهات أخر للآية كلها.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

منها: إن هذه اللام هي بتأويل الخفض أي: اتيتهم ما اتيتهم لضلالهم(35).

ومنها: ربنا ليضلوا عن سبيلك يعني انه دعاء عليهم أي: ربنا فأضلهم عن سبيلك(36).

ومنها: يحمل المعنى على جهة الاستفهام أي: ربنا ليضلوا عن ذلك؟ وفي هذا تقرير الشنعة عليهم(37).

ومنها: إن الضلال في القرآن الكريم قد يأتي بمعنى الهلاك، يقال: الماء في اللبن أي هلك فيه. أي: لتهلكهم(38).

ومنها: اختلاف القراءة في (ليضلوا) فبعضهم قرأها بفتح اللام أي: ليضلوا أنفسهم، وبعضهم قرأها بكسر اللام وبعضهم قرأها بضم اللام أي: ليضلوا عن سبيلك(39).

وهذه كلها وجوه محتملة مع ما ذكرناه في بداية الأمر وما وجه به السيد المرتضى ويبقى الهدف المنشود واحداً وهو تنزيه نبي الله موسى (عليه السلام) من أن ينسب إلى الله تعالى الإضلال أي: أن الخالق يضل المخلوقين فتعالى الله عما يصف الواصفون.

المحور الرابع: توجيه (الرؤية) بمعنى العلم:

أورد العامة حديثاً نسبوه إلى النبي(ص) جاء فيه أن النبي (ص) قال: (ترون ربكم عياناً كما ترون القمر ليلة البدر)(40)

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

تنزيه النبي محمد (ص)عن حديث الرؤية

ناقش السيد المرتضى في معرض تنزيهه للنبي(ص) من الأقوال التي نسبت إليه في الحديث سنداً ومتناً.

أما من جهة السند فقد قال: (أما هذا الخبر فمطعون عليه مقدوح في راويه، فإن راويه قيس بن أبي حازم، وقد كان خولط في عقله في آخر عمره)[41].

وأما من جهة المتن فلا يرتضي المرتضى أن تكون الرؤية هنا بمعنى البصر أي بالحس؛ لذا حاول توجيه الحديث قائلاً: (إن للخبر وجهاً صحيحاً يجوز أن يكون محمولاً عليه إذا صح؛ لأن الرؤية قد تكون بمعنى العلم)[42] فهو لا يسلم على حمل لفظة الرؤية على ظاهرها؛ لأن ذلك مخالف لما تبتني عليه عقيدة السيد المرتضى من امتناع المشاهدة الحسية للذات المقدسة لا في الدنيا ولا في الآخرة. فعمد إلى القول بأن الرؤية في الحديث المراد منها هو العلم. ثم استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾(الفيل:1) وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ، إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾(الفجر:6-7)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ﴾(يس:77)، ثم قال بعد تصحيح معنى الرؤية بهذا المعنى: (فيجوز أن يكون معنى الخبر على هذا "انكم تعلمون ربكم علماً ضرورياً كما تعلمون القمر ليلة البدر من غير مشقة ولا كد" نظر)[43].

بيْدْ ان السيد المرتضى لو سلّم بهذا القول فإنه سيقع في إشكال مفاده انك حولت الرؤية البصرية الحسية إلى رؤية قلبية يقينية وهذه الرؤية الأخيرة

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

بحاجة إلى مفعولين، كما نص على ذلك أهل اللغة والنحو(44).

لذلك قال ومن باب دفع دخل: (وليس لأحد أن يقول ان الرؤية إذا كانت بمعنى العلم تعدت إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما على مذهب أهل اللسان، والرؤية بالبصر تتعدى إلى مفعول واحد، فيجب أن يحمل الخبر مع فقد المفعول الثاني على الرؤية بالبصر)(45) أي: ان الخبر فيه مفعول واحد فعليه لا يصح حمل لفظ الرؤية على انها قلبية أو يقينية كي تنصب مفعولين ولا يوجد في الخبر غير مفعول واحد وهذا مسوغ لصحة القول بالرؤية البصرية. فدفع السيد المرتضى هذا الإشكال قائلاً: (وذلك ان العلم عند أهل اللغة على ضربين: علم يقين ومعرفة، والضرب الآخر يكون بمعن الظن والحسبان، والذي هو بمعنى البصر لا يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد)(46) وهذا ما أشار إليه أهل اللغة من أن العلم بمعنى المعرفة وإذا جاء بهذا المعنى جاز أن ينصب مفعولاً واحداً ولا يحتاج إلى أن ينصب مفعولين وإن كانت الرؤية قلبية(47). فقولك: علمت زيداً بمعنى عرفته وتيقنته.

وبهذا جاز أن يكون معنى الحديث انكم ستعلمون ربكم وتعرفونه لا انكم سترونه بالعين الباصرة.

ثم إننا قد لا نحتاج إلى الكلفة التي ذهب إليها السيد المرتضى من تقسيم العلم على قسمين، إذ من الممكن القول بأنه ما المانع من أن تنصب رأى القلبية مفعولاً واحداً من دون أن نحتاج إلى أن نقسم العلم على يقين وظن والأول ينصب مفعولين والآخر لا ينصب ألا مفعولاً واحداً وإنما نقول: إن رأى القلبية من الممكن أن تنصب مفعولاً واحداً(48)، ولاسيما أن القرآن

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

الكريم قد استعمل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (الأعراف:198) أي: ينظرون إليك بالحس المادي ولا يبصروك بالحس المعنوي؛ لأنهم لا يعرفون أو يفقهون حقيقة النبي الأعظم (ص) وكنهها.

وقد يكون نصب المفعول والمفعولين غير متوقف على الرؤية البصرية أو القلبية وإنما قد يكون متوقفاً على حسب مقتضيات المعنى كقولك: يختلف الأطباء في أمر القهوة، فواحد يراها ضارة، وآخر يراها مفيدة، أو واحد يرى ضررها، وآخر يرى نفعها(49). فهنا نلحظ أن رأى نصبت مفعولين تارة وتارة نصبت مفعولاً واحداً وقد جاءت بمعنى واحد، فالمدار هو ما يقتضيه المعنى.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

الخاتمة ونتائج البحث

إن من أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج هي:

إن السيد المرتضى لم يعتمد فقط المسائل النحوية في الدفاع عن الأنبياء وتنزيههم وإثبات العصمة لهم بل استعمل مسائل أخرى غير النحوية وإنما كانت المسائل النحوية جزءاً من ذلك.

إن السيد المرتضى لم يذكر كل الآراء في المسألة النحوية الواحدة بل اقتصر على رأي أو رأيين مكتفياً بذلك كدليل يصلح في الدفاع والتنزيه وترك بقية الآراء، حيث اننا نجد في المسألة الواحدة أن هناك جملة من الآراء النحوية المختلفة لكنه لم يتطرق إليها.

إنه تقريباً وليس تحقيقاً كان عندما يأخذ الرأي النحوي في المسألة أو في الآية فإنه يتطرق إلى المشهور من الآراء لا انه يأخذ بالشاذ والمخالف.

إنه عندما يطرح رأياً نحوياً في المسألة يطرحه على شكل أطروحة قد تكون صالحة للدفاع عن الأنبياء أو قد تصلح مؤيداً للدفاع لا انه يتبنى كل ما طرحه من آراء نحوية في المسألة وإنما كان يأتي بها كدليل مع الأدلة إن صلح فبها وإلا يسقط.

نجده في بعض الأحيان عندما يأتي برأي نحوي معين انه يورد إشكالاً بنفسه على هذا الرأي ثم يحاول بعد ذلك الدفاع وردّ هذا الإشكال ولا يتركه معلقاً أو متحملاً لإشكال آخر وهذا دفع دخل كما يقال أو ان قلتم قلنا.

كان في بعض الأحيان يشبع الشبهة بالآراء النحوية ويكثر فيها الكلام ويطيل كما هو الحال في الرد على شبهة قول نبي الله موسى بنسبة الإضلال إلى الله تعالى، وفي بعضها الآخر يقلل كثيراً فيعول على ذكر المسألة أو

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

الرأي ويكتفي بذلك من دون الإكثار.

* هوامش البحث *

(1) تنزيه الأنبياء، الشريف المرتضى، 32.
(2) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، 50/5.
(3) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 216/1.
(4) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري.316/13 . الكشاف، الزمخشري. 187/2 . المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية. 487/2. الميزان في تفسير القرآن، الطبأطبائي، 379/9. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، 204/5.
(5) ينظر: . جامع البيان عن تأويل آي القرآن،13 / 311.
(6) بحار الأنوار، المجلسي، 214/9.
(7) الأمثل، مكارم الشيرازي، 328/5.
(8) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، 415/2.
(9) النحو الوافي، عباس حسن، 262/1.
(10) فكرة الإيهام الإثباتي المقصود منها أن المتكلم يقصد من كلامه أمورًا متعددة ولكن المستمع يفهم أمراً واحداً.
(11) ينظر: منة المنان، محمد الصدر، 555/5.
(12) ينظر تنزيه الأنبياء، 60.
(13) ينظر: المصدر نفسه، 60.
(14) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، 370/1. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 222/2. وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن الناظم، الصبان، 391/2.
(15) ينظر: تنزيه الأنبياء، 61.
(16) ينظر: الكشاف، 412/2.
(17) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، النيسابوري، 38/4.
(18) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، 123/12.
(19) منة المنان، 256/3-257.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

(20) ينظر: تنزيه الأنبياء، 75.
(21) ينظر: المصدر نفسه، 76.
(22) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، 3/ 447.
(23) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 3، 102.
(24) الهداية إلى بلوغ النهاية، القرطبي، 3543/5.
(25) كتاب العين، للخليل الفراهيدي، 351/8.
(26) ينظر: حروف المعاني والصفات، الزجاجي، 4/1.
(27) ينظر: بداية المعرفة، حسن مكي العاملي، 49.
(28) مفاتح الغيب، الرازي، 292/17.
(29) تنزيه الأنبياء،107.
(30) الهداية إلى بلوغ النهاية، 3314/5.
(31) تنزيه الأنبياء، 107.
(32) ينظر: جامع الدروس العربية، الغلاييني، 174/2.
(33) ينظر: معاني القرآن، للأخفش، 377/1. الهداية إلى بلوغ النهاية، 3314/5. تفسير البغوي، 7/4.
(34) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، 123. مغني اللبيب، 282/1.
(35) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، 177/15.
(36) ينظر: تفسير القرآن العزيز، لأبي الزمنين، 271/2.
(37) ينظر: المحرر الوجيز، لابن عطية، 139/3.
(38) مفاتح الغيب، 292/17
(39) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، 15/ 17 . المحرر الوجيز، 139/3.
(40) السنة، ابن أبي عاصم، 201/1.
(41) تنزيه الأنبياء، 178.
(42) المصدر نفسه، 178.
(43) المصدر نفسه، 178.
(44) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 555/1. النحو الوافي، 14/2.
(45) تنزيه الأنبياء، 178.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

(46) المصدر نفسه، 179.
(47) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ابن مالك، 555/1. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، 28/2.
(48) ينظر: منة المنان، 182/1.
(49) ينظر: النحو الوافي، 15/2.

* المصادر والمراجع *

1. القرآن الكريم.
2. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط1، 1420هـ ـ 2005م.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) (د.ط)، (د.ت).
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام (ت761هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـ 1423هـ ـ 2003م.
5. بحار الأنوار، المؤلف الشيخ محمد باقر المجلسي، (ت1111هـ) الناشر: مؤسسة الوفاء ـ بيروت ـ لبنان.
6. بداية المعرفة، حسن مكي العاملي، النشر مكتبة دار المجتبى، ط1، ت1430هـ، 2009م.
7. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ) تح: أحمد حبيب قصير العاملي، موقع الجامعة الإسلامية،(د.ت).
8. التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر ـ تونس، 1984م.
9. تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الألبيري المعروف بابن زمنين المالكي (ت399هـ) تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة ـ محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة ـ مصر/ القاهرة، ط1، 1423هـ ـ 2002م.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

10. تنزيه الأنبياء، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى (ت436هـ)، مطبعة دار الأضواء، بيروت، ط2، 1409هـ.
11. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ط1 , 2001م.
12. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، (ت310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة.ط1 , (د . ت).
13. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد الغلاييني (ت1364هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط2، 1993م.
14. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، **(ت: 749هـ)**, تح: فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1992م.
15. حاشية الصبان على شرح الأشموني (ت900هـ)، لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا ـ القاهرة، ط1، 2002م.
16. حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن النهاوندي الزجاجي (ت337هـ)، تح: علي توفيق، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.
17. السنة، أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني (ت287هـ) تح: محمد ناصر الدين، النشر المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط1، 1400هـ.
18. كتاب العين، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت175هـ) تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال ـ بيروت، (د.ت).
19. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، (ت538هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط1، 1998م.
20. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد،

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1422هـ.
21. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت310هـ)، تح: عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط1، 1988م.
22. معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ) تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط1، 1990م.
23. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، ط6، 1985م.
24. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، إشراف: مكتب التوثيق والدراسات، دار الفكر ـ بيروت، ط1، 2005م.
25. منة المنان في الدفاع عن القرآن، السيد محمد محمد صادق الصدر (ت1419هـ)، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002م.
26. النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف ـ القاهرة، ط4، 1973م.
27. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ـ جامعة الشارقة، بإشراف أ.د الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة الشارقة، ط1، 2008م.
28. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السيوطي، **(ت: 911هـ)** تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ودار البحوث العلمية ـ الكويت، ط1، 1992م.
29. الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت468هـ) تح: صفوان عدنان، دار القلم، دمشق، ط1، (د.ت).

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i40-41.9382

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي